

وعودة وباء كوفيد 19 واستمرار أزمة العقارات في الصين بينما تميزت بداية سنة 2023 بتراجع مستوى أسعار السلع الأساسية وتعافي النشاط الاقتصادي في الصين الذي يخفف بدوره من اضطرابات سلاسل التوريد غير أن التشديد المفاجئ لسياسات نقدية المطبقة سنة 2022 للحد من التضخم وكذا تقليص من النفقات العامة لامتصاص الصدمات التضخمية في ارتفاع التاريخي في مستويات الديون، قد يستمر بتأثير سلبي على النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2023 علاوة على ذلك من المفترض أن يعرف النشاط الاقتصادي العالمي تعافي تدريجيا في سنة 2024 وتباطئ في نسبة التضخم 2023 و2024، 4% في 2022 من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة نسبة 1,4% في سنة 2024 مقابل 2,4% في 2024 مقارنة بـ 3,5% في 2022 ومن المنتظر أيضا أن تسجل الولايات المتحدة نسبة نمو تقدر 1,1% في 2022 بالمقابل، أما فيما يخص البلدان الناشئة النامية من المتوقع ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي 3,3% من المفترض أن يسجل النمو الاقتصادي معدل 3,3% المسجل في 2022 فيما يتعلق بالتضخم العالمي (مؤشر أسعار الاستهلاك) من المتوقع أن يصل إلى مستوى أقل مما كان عليه في 2022 منتقل من معدل 8,0% في 2023 ينخفض في 2024 الى 4,9% أيضا من المفترض أن ينتقل معدل التضخم في البلدان المتقدمة من 7,8% في 2024 بعد الارتفاع المسجل في سنة 2022 بـ 39,7% في 2024 مقابل 6,6% في 2022 بالنسبة للواردات و3,5% في 2022 بالنسبة للواردات و1,1,